

## ظاهرة التهريب على الحدود بين الموصل وسوريا ١٩٢١-١٩٦٨ دراسة تاريخية وثائقية

عامر بلو إسماعيل

مدرس مساعد

مركز دراسات الموصل / جامعة الموصل

القبول

٢٠٠٨ / ١٠ / ١٥

الاستلام

٢٠٠٨ / ٠٧ / ٢٤

### Abstract

Since the establishment of Iraqi state Mosul suffered from contraband sequences which as time passed exacerbated. This paper is dedicated to study the most important reasons of the contraband ,the routes that smugglers depend upon in transport their smuggled goods plus the most important goods which smuggled through the common borders between Mosul Liwa and Syria during the period (1921-1968).

The paper falls into an introduction and three sections. The first section deals with the contraband since the establishment of Iraq state until 1939. The second section tackles the contraband from the beginning of the second world war until 1958. Whereas the third section handles the contraband during the first republican reign (1958 – 1968).

### ملخص البحث:

عانت الموصل منذ تأسيس الدولة العراقية من ويلات تفشي ظاهرة التهريب التي أخذت تتفاقم بمرور الزمن . وقد جاء هذا البحث للوقوف على أهم أسباب هذه الظاهرة والمسالك التي يتخذها المهربون فضلاً عن أهم السلع المهربة إلى سوريا من المناطق الحدودية المشتركة بين لواء الموصل والمناطق السورية المقابلة خلال الفترة (١٩٢١ - ١٩٦٨).

ينقسم البحث إلى مقدمة وثلاثة مباحث . تناول المبحث الأول التهريب منذ تأسيس الدولة العراقية حتى سنة ١٩٣٩، أما المبحث الثاني فانه عالج التهريب منذ بداية الحرب العالمية الثانية حتى سنة ١٩٥٨، في حين تناول المبحث الثالث التهريب في العهد الجمهوري ١٩٥٨ - ١٩٦٨.

## المقدمة:

ماهية التهريب: نقصد بمصطلح التهريب إدخال أو إخراج السلع والبضائع بطرق سرية وغير شرعية عبر حدود دولتين أو أكثر تفصلها حدود مشتركة، سواء عن طريق المراكز الكمركية أم عبر الحدود، ويقوم بها فرد أو مجموعة أفراد أو دول أو مجموعة دول لتحقيق مصالح سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية. ويؤدي التهريب في الغالب إلى هدر أموال الدول وتدمير اقتصادياتها لذلك لا توجد دولة في العالم إلا وتحارب هذه الظاهرة وتحاول الحد من تأثيرها لاستحالة القضاء عليها بشكل نهائي ولاسيما في الدول التي تتمتع بحدود برية شاسعة مع دولة أو عدة دول متجاورة ولا تفصلها حواجز أو عوائق طبيعية.

تناول البحث بالدراسة والتتبع ظاهرة التهريب على الحدود بين الموصل والمناطق السورية التي تمتد حدودها بمحاذاة حدود لواء الموصل منذ بداية العهد الملكي وحتى سنة ١٩٦٨. وقد عانى الاقتصاد العراقي من ويلات انتشار ظاهرة التهريب الذي امتاز بكونه تهريباً ذا أهداف اقتصادية واجتماعية بحته لتركيزه على السلع والبضائع التي تحقق مردودا اقتصاديا كبيرا خلال مدة قصيرة من الزمن وكذلك على البضائع والسلع ذات الجانب الاجتماعي-الاقتصادي ولذلك كان للتهريب آثار وخيمة على الاقتصاد العراقي لان التهريب خلال الفترة (١٩٢١-١٩٦٨) بوصفه نتيجة منطقية قد أدى إلى انخفاض إيرادات الرسوم التي تتقاضاها الحكومة عن السلع والبضائع الخاضعة للرسوم الكمركية، كما ألحق أضرارا بمصالح التجار حيث إن المهريين يُدخلون بضائع مماثلة لبضائع التجار ويبيعونها في السوق المحلي بأسعار تقل عن أسعار بضائع التجار المرسمة.

وفي فترة العهد العثماني لم يكن هناك تهريب بين الموصل والشام لكون المنطقتين تعُدان ولايات عثمانية، إلا انه ظهرت حالات تهريب نادرة مثلا عندما خشيت الدولة العثمانية على الخيول العراقية من الانقراض فمنعت تصديرها إلى الهند مدة أربع سنوات ابتداء من سنة ١٨٧٠ وقد أدى هذا القرار إلى تنشيط حركة تهريب الخيول إلى الهند عن طريق الموصل - بلاد الشام<sup>(١)</sup>.

وعند احتلال بريطانيا للموصل سنة ١٩١٨ أصبح هناك اهتمام بشؤون الكمارك لاسيما بعد تأسيس دائرة للكمارك في بغداد سنة ١٩١٩ التي كان يرأسها مدير عام فعينت سلطات الاحتلال في الموصل نائب مدير كمرك بريطاني لجباية الرسوم عن السلع المستوردة من سوريا وتركيا<sup>(٢)</sup>، وفي هذه الفترة كان الأمن في دير الزور وكثير من المناطق الحدودية بين الموصل والشام غير مستقر لقيام الأعراب في تلك المناطق بقطع الطرق التجارية<sup>(٣)</sup>.

(١) محمد عصفور سليمان، العراق في عهد مدحت باشا ١٢٨٦-١٢٨٩ هـ-١٨٦٩-١٨٧٢م، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٩، ص ١٣١.

(٢) نون يونس حسين الطائي، الأوضاع الإدارية في الموصل ١٩٢١-١٩٥٨، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الموصل، ١٩٩٨، ص ٤٠.

(٣) زفي هرشلاغ، مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط، ترجمة مصطفى الحسيني، بيروت، (١٩٧٣)، ص ١٣٤.

## المبحث الأول: التهريب منذ تأسيس الدولة العراقية حتى سنة ١٩٣٩.

في نيسان سنة ١٩٢١ أدمجت دائرة الكمارك العراقية بإدارة المكوس مكونة دائرة الكمارك والمكوس بوصفها وحدة ملحقة بوزارة المالية يرأسها مدير عام مرجعه وزير المالية<sup>(٤)</sup> وأعلنت دائرة الكمارك في الموصل بيانا حددت فيه قيمة الرسوم المستوفية على البضائع من ١١-١٥% اعتبارا من نيسان ١٩٢١ وهذه الرسوم لا تشمل المواد الغذائية والآلات الميكانيكية المستخدمة في البناء والهندسة، وفي شهر آب احتُفل بتدشين دائرة الكمارك في خان عبد الباقي حمو القدو ولغرض تنظيم عمل دوائر الكمارك في العراق صدر بيان وزارة المالية رقم ٧٣ لسنة ١٩٢٢ والذي نص على تعيين مدير الكمارك والمكوس في مدن بغداد والموصل والبصرة وأشار البيان أن على مدير كمارك ومكوس الموصل متابعة أعمال الكمارك والمكوس في لواء كركوك وعنوانه الوظيفي "نائب مدير الكمارك في الموصل" ومدير الكمارك في الاقضية والنواحي والذي كان يدعى بـ "معاون مدير"<sup>(٥)</sup>.

في الفترة ١٩٢١-١٩٢٦ كان باب التهريب مفتوحاً على مصراعيه لعدم وجود دوريات مسلحة لمتابعة حركة التهريب على طول الحدود إلى سنة ١٩٢٦ عندما استحدثت لأول مرة دوريات السيارات المسلحة التي أخذت تمارس واجباتها على الحدود الغربية وقد حققت هذه التجربة نتائج ايجابية في مطاردة المهربين<sup>(٦)</sup> وأصبح لدائرة الكمارك والمكوس في الموصل مستخدمين في مناطق الحدود أطلق عليهم حينه اسم السعاة (القولجية)<sup>(٧)</sup> إلا أن هؤلاء المستخدمين كانوا على ما يبدو غير قادرين على ضبط الحدود وإيقاف عملية تهريب البضائع بين الموصل وسوريا.

وتأخر تأسيس شرطة الكمارك في العراق إلى ٢٦ آذار ١٩٣٣ عندما حلت محل السعاة الأنف ذكرهم إلا أنها لُكنت ضعيفة وتفتقر إلى العدد الكافي من الأفراد والسيارات المسلحة والتي ليست مدعومة قانوناً فمثلاً قانون الكمارك العراقي رقم (٥٦) لسنة ١٩٣١ لم يتضمن مواد رادعة تماماً للتهريب ففي المادة (١٤٤) من القانون المذكور حددت عقوبة قصوى على المهربين تقضي بمصادرة الأموال المهربة وفرض غرامة نقدية لا تتجاوز (٧٥) دينار ولم يلزم القانون

(٤) سعيد عبود السامرائي، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العراقي، ط ١، مطبعة النجف الاشرف، (د.م، ١٩٧٣)، ص ٦٠.

(٥) الطائي، المصدر السابق، ص ٨٥.

(٦) المصدر نفسه، ص ٩٧.

(٧) زهير علي احمد النحاس، تاريخ النشاط التجاري في الموصل بين الحربين العالميتين ١٩١٩-١٩٣٩، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الموصل، ١٩٩٥، ص ١٨١.

عقوبة السجن على المهريين بشكل قطعي وهي بدون شك غير كافية للحد من حركة التهريب<sup>(٨)</sup> لان معظم أصحاب الأموال المهربة من الأثرياء لا يتأثرون كثيرا بمصادرة الأموال ولا بفرض الغرامات المالية عليهم<sup>(٩)</sup>.

كما شهدت دوائر الكمرک والمکوس في الموصل اتساعا في فروعها، ففي سنة ١٩٣٣ فتحت فروعاً في سنجار وعين غزال و تلعفر و زاخو و دهوك و عقرة و العمادية أضيفت إليها في سنة ١٩٣٦ فروعاً أخرى في عين سفني و دوناخ و كارا و برواري بالا و فيشخابور و بعشيقه و شقلاوة و جنديان و راوندوز<sup>(١٠)</sup> وشُكلت لجنة لدراسة واقع إنشاء مخفر شرطة في تل كوجك لحاجة المنطقة إلى المراقبة<sup>(١١)</sup> لأنها من أبواب التهريب المهمة في تلك الفترة والفترات التالية لها.

انحصرت تجارة التهريب في هذه الفترة بالسلع والبضائع المحدودة التداول والتي لا يمكن استيرادها أو تصديرها إلا بموجب إجازات خاصة وكانت معظم السلع والبضائع المهربة هي تلك الخاضعة لفرض رسوم كمركية عالية والتي تجاوزت (٥٠%) من قيمتها الأصلية مثل السكائر والمشروبات الكحولية والعلطور الأجنبية ، وحفلت سجلات القيد الأساسي لمحاكم الجزاء في الموصل بقوائم توضح أنواع السلع المهربة التي كانت ناشطة ما بين الحربين العالميتين إذ تراوحت عدد الدعاوى المسجلة في دائرة كمرک ومكوس الموصل بنحو مائة دعوى شهريا شملت معظمها تجارة تهريب المشروبات الكحولية والعلطور وغيرها من السلع الاستهلاكية ولوحظ ازدياد عمليات التهريب خلال الأزمة الاقتصادية العالمية بين عامي ١٩٢٩-١٩٣٣ بحيث لا يمر أسبوع من دون حدوث مصادمات بين الشرطة المحلية و السعاة من جهة والمهريين من جهة أخرى وفي ساعات مختلفة من الليل<sup>(١٢)</sup>.

ومن العوامل التي أدت إلى انتشار هذه الظاهرة في العراق:

(١) في فترة الثلاثينات من القرن العشرين كان أفراد الشرطة ي عانون من حالة مادية صعبة بسبب ضآلة رواتبهم التي لا تكفي لإعالة عوائلهم حيث يتقاضى شرطي المشاة والخيالة والهجانة ديناراً ونصف شهرياً ولذلك حاولت متصرفية لواء الموصل في حينه لفت أنظار وزارة الداخلية إلى أهمية تخصيص بعض الحوافز والمخصصات المالية لأفراد الشرطة

(٨) المصدر نفسه، ص ١٨١.

(٩) المصدر نفسه، ص ١٨٢.

(١٠) الطائي، المصدر السابق، ص ١٢٢.

(١١) المصدر نفسه، ص ١٤٢.

(١٢) النحاس، المصدر السابق، ص ١٨١-١٨٢.

- ولاسيما شرطة الحدود<sup>(١٣)</sup> لمعرفة المتصرفية أن تدني رواتب شرطة الحدود يعني تشجيعهم على اخذ الرشوة من المهربين والتعاون معهم.
- (٢) ضعف جهاز الكمارك وعدم توفر العدد الكافي من الأفراد والسيارات المسلحة وضعف التعاون بين السلطات الإدارية والشرطة المحلية<sup>(١٤)</sup>.
- (٣) عدم وجود إجراءات قانونية أو قضائية رادعة تحد من نشاط المهربين.
- (٤) إصدار الحكومة العراقية تعريفه كمركية في سنة ١٩٣٣ والتي قصدت من ورائها حماية الصناعات المحلية وقد حددت الرسوم الكمركية في هذه التعريفه على أساس مبدأ التمييز بالنسبة إلى درجة ضرورتها ومرحلة تطورها ، فمثلا فوضت رسوم عالية على المواد الكمالية كالسكائر والمشروبات الكحولية على أمل أن يؤ دي ذلك إلى عزوف المواطنين عن شراء السلع الأجنبية واللجوء للسلع المحلية بحيث يخلق ذلك عند المواطنين الرغبة في تفضيل الإنتاج المحلي<sup>(١٥)</sup> وقد استغل المهربون فرصة ارتفاع أسعار هذه البضائع الأجنبية في العراق لعدم قدرة الصناعة المحلية على منافسة الصناعات الأجنبية المتطورة فبدؤا بتهربها إلى العراق لتحقيق نسب أرباح عالية.
- (٥) طول الحدود المشتركة بين العراق وسوريا وبالغاة بحدود أكثر من ألف كيلو متر وعدم وجود موانع طبيعية تحد من نشاط المهربين.
- ومن طرق التهريب التي كان يسلكها المهربون خلال تلك الفترة:
- (أ) طريق الموصل - الصابونية - الكونسية - المحلية - الشيخ إبراهيم - البديع - الأراضي السورية.
- (ب) طريق الموصل - حميدات - اسكي موصل - زمار - تل أبو ظاهر - الجزرونية - منطقة الجزيرة السورية.
- (ج) طريق الموصل - الصابونية - الوائلية - حكنة - عوينات - أبو كله - العلكانة - المومي - كاني عطار على الحدود العراقية ومنها إلى منطقة الجزيرة السورية.
- (د) طريق الموصل - تلغفر - الكولات في منطقة سنجار - كوهيل - بارة - ومنها إلى قرية بحرة السورية.
- (هـ) طريق الموصل - دهوك - زاخو - دير بون - ديرونة (مركز قضاء الجزيرة السورية).

(١٣) الطائي، المصدر السابق، ص ١٤٢.

(١٤) النحاس، المصدر السابق، ص ١٨٣.

(١٥) كاتلين ام لالنكي، تصنيع العراق، ترجمة محمد حامد الطائي وخطاب صكار العاني، مكتبة دار الأمين، (بغداد، ١٩٦٣)، ص ٩٢.

ومن أهم السلع التي كانت تهرب خلال تلك الفترة ما يلي:

- (١) الأقمشة والمنسوجات الحريرية حيث كانت من السلع النادرة والمرغوبة في الموصل لان معظمها كانت تستورد من الخارج لاسيما من سوريا المنتجة والمستوردة لها بكميات كبيرة مما شجع المهربين على تهريبها إلى داخل حدود الدولة العراقية.
- (٢) المشروبات الكحولية والعمود الأجنبية حيث إن العراق كان يفتقر إليها وكان يعتمد على المنتجات المحلية فالمشروبات الكحولية والعمود الأجنبية كانت خاضعة لرسم كمركية عالية في العراق على حين كانت سوريا مستوردة لها بكميات كبيرة من فرنسا وب اقي الدول الأوروبية.
- (٣) الأسلحة والعتاد : وهي من المواد المحظور استيرادها في العراق بموجب ب المادتين (١٢.١١) من قانون الكمارك رقم (٥٦) لسنة ١٩٣١ لذلك نشطت عمليات تهريبها وبيعها بشكل خاص لأفراد العشائر في القرى وللأشخاص القاطنين في مدينة الموصل<sup>(١٦)</sup>.

### المبحث الثاني: التهريب منذ بداية الحرب العالمية الثانية حتى سنة ١٩٥٨.

اضطربت الأحوال التجارية والمالية في العراق عند قيام الحرب العالمية الثانية واحتكرت المواد الغذائية ورفع التجار الأسعار وعانى البلد من مشكلة التمويل لاسيما بعد اشتداد الحرب العالمية الثانية واتساع نطاقها، وكان لهذه المشكلة العديد من الأسباب الداخلية والخارجية التي كانت ذات نتائج وخيمة على الاقتصاد العراقي عموما منها على سبيل المثال لا الحصر انقطاع الاستيراد عن الدول المجاورة من البلاد التي اعتادت أن تستورد منها وتتزاحم تجار الدول المجاورة للعراق على الأسواق العراقية لابتئاع البضائع منها ونقلها إلى بلادهم، ورداءة موسم الزراعة في العراق ومنطقة الشرق الأوسط في تلك الفترة وتحمل الاقتصاد العراقي إعاشة القوات البريطانية المحتلة والتضخم النقدي وما إلى ذلك<sup>(١٧)</sup> إلا أن التهريب كان من العوامل المهمة التي أخذت تزيد من حدة مشكلة التمويل في البلد حيث شهدت سنوات الحرب نشاطا ملحوظا في تهريب المواد الغذائية الضرورية من العراق إلى الدول المجاورة وأصبح التهريب خلال الحرب ممارسة شبه علنية يمارسها كبار التجار وكبار موظفي الدولة وأعوانهم من صغار الموظفين الذين اخذوا يمارسون التهريب علانية دون خوف أو وجل<sup>(١٨)</sup> وبلغت الجرأة بهم إلى استخدام بعض وسائل

(١٦) النحاس، المصدر السابق، ص ١٨٣.

(١٧) إبراهيم خليل احمد وجعفر عباس حميدي، تاريخ العراق المعاصر، دار الكتب للطباعة والنشر، (الموصل، ١٩٨٩)، ص ١٢٣.

(١٨) صوت الأهالي، العدد (٦٢٩)، ١٢ كانون الأول ١٩٤١.

النقل والمواصلات الحكومية في تهريب المواد التجارية والتموينية لاسيما المستوردة منها من الشاي والسكر والقهوة فضلا عن المواد الغذائية المحلية كالحبوب واللحوم ودهن السمن الذي كان يهرب إلى إيران وسوريا<sup>(١٩)</sup> حيث سهلت طبيعة العراق الجغرافية عملية التهريب إلى البلاد المجاورة فكانت حدوده مترامية الأطراف ولا توجد فيها عوارض طبيعية تفصل بينه وبين الدول المتاخمة لحدوده<sup>(٢٠)</sup> كما أن أسعار المواد التموينية الموجودة في العراق كانت أرخص نسبيا من أسعار مثيلاتها في باقي الدول المجاورة فضلا إلى ما تقدم فإن ضعف السيطرة المركزية للدولة نتيجة تورط كبار المسؤولين والمتنفذين في إدارة الحكم في عمليات التهريب وإهمال الحكومة مراقبة الحدود وتعزيزها بعناصر كفوءة ساعد على تشجيع المهربين وتفعيل نشاطهم لاسيما في الفترة الأخيرة من عام ١٩٤٥م<sup>(٢١)</sup>.

وقد اتخذت الحكومة إجراءات معينة لاستئصال ظاهرة التهريب حيث منحت وزارة الداخلية جميع أفراد الشرطة والجيش والأشخاص الذين يساعدون على اكتشاف عملية تهريب مبلغ مكافئة بنسبة (٤٠%) من قيمة الأموال أو البضائع المهربة، كما فرضت في الوقت نفسه أحكاماً تراوحت ما بين السجن والغرامة على كل من تثبت عليه جريمة التهريب، فمثلاً أصدرت محكمة جزاء تموين الموصل حكماً على أحد سكان الموصل المدعو عبد الحق عبد الموجود بالحبس ثلاثين يوماً لتهريبه قطعاً من الأقمشة العادية والحريية<sup>(٢٢)</sup>.

وقد كشفت مصلحة الرقابة التابعة لوزارة الداخلية العراقية عن مراسلات سرية تمت بين المهربين في الموصل والمهربين في سوريا نورد منها على سبيل المثال:

١- استمارة مراقبة الرسائل وتتضمن مراقبة رسالة بين محمد احمد في سوريا إلى احمد سالو في الموصل وفيها يطلب الأول من الثاني بضرورة تهريب الأغنام إلى سوريا ضمن الموعد المتفق عليه.

٢- معلومات تم الحصول عليها من الرقابة العراقية عن مراسلة تمت بين مصطفى الجادر في الموصل وعبد الله العثماني في كركوك يتفق فيها الطرفان على تهريب مادة الخزف إلى القامشلي<sup>(٢٣)</sup>.

(١٩) زهير علي احمد النحاس، التموين في العراق ١٩٣٩-١٩٤٨، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الموصل، ١٩٨٩، ص ٨٧.

(٢٠) محمد حازم محمد الجبوري، الاحتلال البريطاني الثاني للعراق دراسة تاريخية في أساليبه ومظاهره ١٩٤١-١٩٤٧، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠٠، ص ١٤٩.

(٢١) زهير علي احمد النحاس، التموين في العراق...، ص ٨٧.

(٢٢) الجبوري، المصدر السابق، ص ١٥١.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ١٥٠.

ومن السلع التي تم تهريبها خلال فترة الحرب العالمية الثانية ما يُأتي:  
أ- المواد الغذائية على اختلاف أنواعها كالحبوب (الحنطة والرز وما إلى ذلك) والسكر والشاي والدهن.

ب- تهريب المواشي كالأغنام والأبقار.

ج- بعض البضائع المصنعة كالأقمشة والمواد الأولية التي تدخل في صناعة الأقمشة وصناعات أخرى كالصوف والوبر والشعر<sup>(٢٤)</sup>.

ونتيجةً لتفاقم ظاهرة التهريب واتساع آثارها على الاقتصاد العراقي اهتم نواب الموصل في مجلس النواب العراقي بقرع ناقوس الخطر لاسيما أثناء مناقشة الميزانية العامة للعراق لسنة ١٩٤٤ ففي الدورة الانتخابية العاشرة عقد الاجتماع الاعتيادي للمجلس وتحدث النائب عن الموصل سالم نامق عن نقشي حالة الرشوة بين موظفي وشرطة دائرة الكمارك وطالب الحكومة باتخاذ إجراءات للقضاء على هذه الظاهرة وقد نفى وزير المالية العراقي علي ممتاز هذا الأمر آنذاك إلا أن نائب بغداد رزوق غنام أيد حديث نائب الموصل بقوله "إن النائب يعتمد على ما يسمعه ويتأكد من سماعه ... نرى في الموصل الحديث جارياً في كل مكان حول هذا الموضوع إذ يقوم المهربون بتهريب الأغنام ويعودون إلى الموصل ويتحدثون في كل مكان بان الموظف أو الشرطي الفلاني سمح لأغنامهم أن تمر من الحدود مقابل مائة دينار رشوة وهذا يكفي للدلالة"<sup>(٢٥)</sup>.

وفي سنة ١٩٥١مّ ل نائب الموصل في مجلس النواب محمد صديق شنشل الحكومة مسؤولي إرهاب المصدريين ثم اتساع نطاق التهريب<sup>(٢٦)</sup>.

كما وزع الحزب الشيوعي العراقي / فرع الموصل ثلاثة منشورات سرية خلال الفترة من ١٥ آب إلى ١٢ كانون الأول ١٩٤٢ وكانت بعنوان (الموصل تهددها المجاعة) انتقد فيها تهريب المواد الغذائية إلى البلدان المجاورة جاء فيها "أيها المواطنون يا أبناء الموصل وبناتها، أليكم بوجه الحزب الشيوعي العراقي نداءه، إنكم تعانون من الأزمة الآخذة بخناقكم، أزمة الخبز والمواد الغذائية الضرورية الأخرى سترون عياناً ما ستفعله بأطفالكم هذه الأزمة المهددة بالموت، [سبق وأن قهيّنا ببيان] أسباب هذه الأزمة، وفضح المحتكرين والمهربين وسماستهم الذين يسعون إلى تجويعكم باحتكارهم هذه المواد وتهريبها إلى خارج العراق".

(٢٤) المصدر نفسه، ص ١٤٩.

(٢٥) عدنان سامي نذير، دور نواب الموصل في البرلمان العراقي خلال العهد الملكي ١٩٢٥-١٩٥٨، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) كلية الآداب، جامعة الموصل، ١٩٩٣، ص ٢٠٣.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٢٨٠.



كما طلب الحزب في منشوراته من سكان الموصل بأن ينظموا عريضة في كل محلة ويذهبوا بها فوراً متظاهرين ليقدموها إلى المسئولين مباشرة طالبين القضاء على وكر التهريب قضاءً نهائياً<sup>(٢٧)</sup>.

وفي فترة الخمسينات من القرن العشرين اشتدت حركة التهريب حيث حمل بعض المهربين السلاح لاجتياز الحدود ببضائعهم بالقوة مما أدى إلى مواجهة قوات حرس الحدود السوري والاشتباك معها وهذا يعد تطوراً خطيراً في مجرى حركة التهريب. فمثلاً في عام ١٩٥٥ قُتل مهرب عراقي في محافظة الحسكة السورية بـ لغت محافظة الحسكة خبر مقتله في ١٠/١٠/١٩٥٥ لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بإيقاف التهريب وحفظ الأمن على الحدود<sup>(٢٨)</sup>.

كما ازداد في هذه الفترة تدفق الأسلحة الجيكية المهربة من البلاد الشيوعية إلى الموصل حيث أشار كتاب يعود لمديرية شرطة لواء الموصل الصادر في الأول من نيسان ١٩٥٨ والموجه إلى معاوني الاقضية كافة إلى تسرب الأسلحة جيكية الصنع من البلاد الشيوعية إلى الشرق الأوسط بواسطة من وصفتهم بـ "عملاء السوفييت" وقد امتلأت بها سوريا، وكان الغرض من إرسالها حسب ما جاء بالكتاب هو توزيعها على العشائر وسكان المدن للإخلال بالأمن العام، فمثلاً في نل كوجك السورية والمحلات المتاخمة للحدود العراقية - السورية كانت هذه البنادق تباع بـ (٣٥) دينار للقطعة الواحدة وهذا الثمن أدى إلى إغراء المهربين لتهريب الأسلحة إلى العراق ومما يساعد على نقلها وتهريبها صغر حجمها وخفة وزنها.

وذكر الكتاب كذلك إلى أن هذه البنادق لا تلقى رواجاً بين أفراد العشائر بالموصل لصعوبة إملائها وتفريغها حيث يتطلب ذلك وقتاً طويلاً، إلا أنها كانت تقيد سكان المدن والقصابات للدفاع عن النفس وكذلك في حوادث المظاهرات والاضطرابات، حيث انه سلاح خطير جداً لكونه يحدث تخريباً قوياً قياساً مع الأسلحة الأخرى<sup>(٢٩)</sup>.

<sup>(٢٧)</sup> جريدة الاستخبارات السياسية، العدد (٢٢) في ١٢ أيلول ١٩٤٢، البلاط الملكي الملف ٤٩ ٣١١/٤٣ نقلًا عن دورية من تاريخ الموصل القريب "نداء الحزب الشيوعي العراقي - فرع الموصل - حول أزمة الخبز والمواد الغذائية الضرورية سنة ١٩٤٢". المنشورة على شبكة المعلومات الدولية على الموقع <http://www.sotakhr.com>

<sup>(٢٨)</sup> مركز دراسات الموصل، وثائق محافظة نينوى، مخابرات عمومية مع السلطات السورية ١/٣/٥، وثيقة ٢٧١. <sup>(٢٩)</sup> ملف قوة الشرطة وموظفيها الرقم ١/٢/٩، كتاب مديرية شرطة لواء الموصل السري العدد (٧٦٧) في ١/٤/١٩٥٨، إلى كافة معاوني الاقضية نقلًا عن عبد الفتاح البوتاني، "أوضاع الموصل الأمنية والسياسية قبيل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ من خلال تقريرين لمديرية الشرطة"، من دورية تاريخ الموصل القريب العدد (٤٩) ٢٠٠٥/٥/٣٠ المنشورة على شبكة المعلومات الدولية على الموقع:

وفي أواخر العهد الملكي كانت مخافر شرطة البلدين العراق وسوريا توجه كتب إنذار إلى بعض المهربين العراقيين والسوريين والمنتظمة إنذارهم بدفع الغرامات المالية المنصوص عليها في قوانين البلدين لارتكابهم مخالفات التهريب وهذا ما يدل على مدى التعاون بين البلدين لمكافحة التهريب<sup>(٣٠)</sup>.

### المبحث الثالث: التهريب في العهد الجمهوري ١٩٥٨-١٩٦٨ .

شهد التهريب في هذه الفترة من تاريخ العراق الاقتصادي تطورا ملحوظا في أساليبه ووسائله من النواحي الفنية والتنظيمية وسرعة الحركة والمناورة، ومن المواد المهربة في هذه الفترة ما يلي:

#### أولاً: تهريب المواشي:

يعد تهريب المواشي من أخطر أنواع التهريب الذي اثر على الاقتصاد العراقي لأنه تسبب بهدر كبير للثروة الحيوانية وارتفاع كبير في أسعار اللحم\* ويعمل في هذا النوع من التهريب عدد كبير من المهربين ويشتمل هذا النوع من التهريب على الأغنام والأبقار بصورة رئيسة حيث يتم تهريبها بنقلها بسيارات الحمل من الموصل إلى سنجار بأجرة نقل تقدر ب(١٠٠) فلس على كل رأس غنم ثم توضع في الخانات في سنجار وبعدها يؤمن إيصالها إلى قريتي أديكا وسنوني ومن هناك تُهرب عن طريق الجبل إلى سوريا<sup>(٣١)</sup> وكانت عملية النقل من الموصل إلى سنجار تستغرق حوالي خمسة ساعات، وكانت شرطة كمارك الموصل ترى أن أكثر الأغنام التي تنتقل إلى سنجار قد تكون إيرانية جُلبت إلى العراق بطريقة ما تمهيدا لتهريبها إلى سوريا، مع العلم إن سفوح جبل سنجار الجنوبية تبعد عن الحدود (٣٠) كيلومتراً ترعى فيها المواشي المعدة للتهريب نهاراً برعاية رعاة من أهل المنطقة مستأجرين لهذا الغرض وفي الليل تحتاز المواشي من خلال الفتحات الموجودة في الجبل إلى السفح الشمالي وكانت تلك الفتحات مواجهة للحدود السورية وأهمها باخليف وزيروان وجم زراف وأديك وغيرها وفي تلك المرحلة خصص المهربون أفراداً من تلك المناطق يعملون لصالحهم لمعرفة حركة سيارات شرطة الكمارك والحدود مجهزين بنواظير استطلاع دقيقة فعلى افتراض أن قدرة المواشي على السير تقارب ثلاث كيلومترات في الساعة، فإن المهربين يحتاجون إلى ست أو سبع ساعات لإيصالها واجتياز تلك الحدود تحت

<sup>(٣٠)</sup> الطائي، المصدر السابق، ص ١٨٥.

\* ولا يزال هذا النوع من التهريب مستمرا إلى يومنا هذا.

<sup>(٣١)</sup> مركز دراسات الموصل، وثائق محافظة نينوى، مراقبة وتفقيش الحدود، رقم الاضبارة ٦٠/٤، وثيقة ٦

حراسة منظمة ومسلحة هذا في حالة تأكدهم من بـ عد شرطة الحدود أو الكمارك تعجز سياراتها عن السير في الأراضي الوعرة مما يفقدها عنصر المباغتة في حالة اعتماد الشرطة على المشي، أما في حالة مصادفة حركتهم لوجود الشرطة فان المسلحين من حراس المواشي يفتعلون مصادمة ثانوية بعيدة عن الأغنام لخداع الشرطة ليتم اجتياز المواشي للحدود وبعد أن يتأكدوا من اجتيازها للحدود يهرب المسلحون ويختبئون في القرى المجاورة سالكين الطرق الوعرة ومستفيدين من الظلام ومن تستر أهل المنطقة عليهم لاسيما هم في الغالب من أبناء الطائفة اليزيدية الذين لم تفلح الشرطة في الإفادة منهم في التصدي للتهريب لعدة أسباب منها الفوائد المادية من الأجور والهدايا التي يدفعها أصحاب الأغنام والخوف من الشقاة أنفسهم والدافع الديني الذي يقضي بصدور فتوى من علماء الدين اليزيدية بتحريم الإخبار عن قضايا التهريب<sup>(٣٢)</sup> أو قد تهرب المواشي من منطقة رجم العبد الحدودية القريبة من سنوني<sup>(٣٣)</sup> وكان تركيز المهربين في تلك الفترة على ذكور الأغنام من النوع (كرادي) الذي اعتاد المهربون تهريبه إلى سوريا لارتفاع ثمنه في سوريا أكثر من بقية الأنواع الأغنام<sup>(٣٤)</sup>.

#### ثانياً: المخدرات (الأفيون والحشيشة):

ظهر في أواخر الستينات من القرن العشرين حملة واسعة لتهريب المخدرات إلى منطقة الشرق الأوسط وأُعتقد في تلك الفترة إن "إسرائيل" كانت وراء تلك الحملة حيث تقوم بتجهيز عملائها في تركيا بهذه المادة لكي يتم نقلها إلى سوريا ثم إلى العراق ومن العراق تمر إلى إيران والكويت<sup>(٣٥)</sup> ووجدت شرطة الموصل في تلك الفترة أن أكثر تجار المخدرات الذين كانوا يدخلون الحدود العراقية من سوريا هم من الأتراك وبعض المهربين السوريين، وكانوا يدخلون إلى الموصل من منافذ عديدة أهمها منطقة سنجار وهي من أهم المناطق التي اتخذها مهربو المخدرات إلى الموصل وكرا لهم حيث ألقت الشرطة العراقية في الموصل القبض على كثير من مهربي الأفيون الأتراك والسوريين في هذه المنطقة<sup>(٣٦)</sup>. وكذلك كان البعض منهم من سكنة الموصل فقد ألقت القبض على الكثير من المهربين الساكنين في مدينة الموصل وعلى بعض المهربين اليزيديين المتعاونين معهم الذين يترددون دائماً بين سنجار والموصل ويتصلون بالمهربين في بغداد لنقل

<sup>(٣٢)</sup> المصدر نفسه، وثيقة ٢٤ صفحة ٣٤.

<sup>(٣٣)</sup> المصدر نفسه، وثيقة ٢٨ صفحة ٤٤.

<sup>(٣٤)</sup> مركز دراسات الموصل، وثائق محافظة نينوى، تهريب المواشي ١٩٦١/١١/٣٠، رقم الاضبارة ٥٥/٤، وثيقة ١ صرحة ١.

<sup>(٣٥)</sup> مركز دراسات الموصل، وثائق محافظة نينوى، مراقبة وتفتيش الحدود، رقم الاضبارة ٦٠/٤، وثيقة ١١٧ صرحة ٢١٢.

<sup>(٣٦)</sup> المصدر نفسه، وثيقة ٣٦ صفحة ٥٨.

المخدرات إلى جنوب العراق ثم إلى إيران والكويت<sup>(٣٧)</sup>. ومن القرى المجاورة لسنجار والمعروفة بالعمل بتهريب المخدرات قرية اليوسفاني ضمن جبل سنجار<sup>(٣٨)</sup> وكان سبب اختيار المهربين لمنطقة سنجار وجبل سنجار وكرماً لهم يعود إلى وعورة مسالك المنطقة التي تعيق قدرة سيارات شرطة الحدود على التجول بحرية في تلك المسالك للقبض على المهربين<sup>(٣٩)</sup>.

كما تواطأ البعض من أفراد شرطة الموصل مع المهربين في نقل المواد المهربة فعلى سبيل المثال لا الحصر القي القبض في ١٢ كانون الثاني ١٩٦٦ على سيارة مسلحة تابعة لشرطة الموصل عندما مرت من نقطة تفتيش كمركية في منطقة الكسك قادمة من سنجار ومتوجهة إلى الموصل فعثر فيها على (٧٦.٧٠٠) كغم من الأفيون وكان سائق السيارة المدعو عويش كوركيس من أفراد شرطة الموصل قد تعاون مع المهربيين لإيصال كمية الأفيون المذكورة آنفا إلى الموصل مقابل مبلغ (٦٠) دينار رشوة<sup>(٤٠)</sup>.

وفي ٢٦ أيلول ١٩٦٦ عثر على (٢٠٠) حقة من الأفيون سعر الحقة الواحدة (٢٧) ديناراً<sup>(٤١)</sup> كما القي القبض على مجموعة بحوزتهم كمية من الأفيون تقدر بحوالي (٣٢٠) كغم في ١٢ أيلول ١٩٦٧<sup>(٤٢)</sup>.

### ثالثاً: تهريب الأسلحة والعتاد:

نشط في هذه الفترة تهريب الأسلحة والعتاد من سوريا إلى العراق ومن تلك الأسلحة على سبيل المثال لا الحصر مسدسات ماركة "توتو"<sup>(٤٣)</sup> و"برونيك" و"أسترة"<sup>(٤٤)</sup> و"لاما"<sup>(٤٥)</sup> تعود أكثرها للجيش السوري<sup>(٤٦)</sup> ومكتوب على بدنها عبارة (الدرك السوري)<sup>(٤٧)</sup> وبنادق وعتاد تركي الصنع<sup>(٤٨)</sup> وبعض المواد المتفجرة المحظورة<sup>(٤٩)</sup> وصواعق وفتيل وبارود<sup>(٥٠)</sup>.

<sup>(٣٧)</sup> المصدر نفسه، وثيقة ١١٠ صفحة ١٩٦٦.

<sup>(٣٨)</sup> مركز دراسات الموصل، وثائق محافظة نينوى، التهريب والمهربين والحصار الاقتصادي والمواد الغذائية ١٢/٩/١٩٦٦-٢٤/٩/١٩٦٧، وثيقة ٢ صفحة ٥.

<sup>(٣٩)</sup> المصدر نفسه، وثيقة ١٨٤٠ صفحة ٤٤٢.

<sup>(٤٠)</sup> مركز دراسات الموصل، وثائق محافظة نينوى، التهريب والمهربين، رقم الاضبارة ٦٤/٤، وثيقة ٨ صفحة ١٥.

<sup>(٤١)</sup> مركز دراسات الموصل، وثائق محافظة نينوى، التهريب والمهربين والحصار الاقتصادي والمواد الغذائية ١٢/٩/١٩٦٦-٢٤/٩/١٩٦٧، وثيقة ٢ صفحة ٥.

<sup>(٤٢)</sup> المصدر نفسه، وثيقة ٢١٦ صفحة ٥٥٤.

<sup>(٤٣)</sup> مركز دراسات الموصل، وثائق محافظة نينوى، قضايا التهريب ١٩٦١-١٩٦٤، وثيقة ٢ صفحة ٣.

<sup>(٤٤)</sup> مركز دراسات الموصل، وثائق محافظة نينوى، التهريب والمهربين رقم الاضبارة ٦٤/٤، وثيقة ٨ صفحة ١٥.

<sup>(٤٥)</sup> المصدر نفسه، وثيقة ٣٩ صفحة ٩٨.

<sup>(٤٦)</sup> المصدر نفسه، وثيقة ٦ صفحة ٧.

ومن أهم منافذ تهريب الأسلحة من الحدود السورية إلى الموصل  
 أ- **منطقة سنجار**: أكثر مهربي الأسلحة في سنجار هم من الأتراك الذين اتخذوا من سنجار مقراً لهم وهناك كثير من الأدلة التي تثبت ذلك ففي ٢٩ حزيران ١٩٦٧ علم مركز استخبارات الموصل نقلاً عن شاهد عيان إن جماعة من المهربين الأتراك في منطقة سنجار مع اثني من قرية البيشونية وصلوا جبل سنجار ومعهم قافلة من الحيوانات تحمل أسلحة مهربة قدرت حمولتها بحمولة (٤٠) بغلاً<sup>(٥١)</sup>.

ب- **منطقة بليج**: (ناحية القيروان حالياً) القريبة من الحدود السورية كان يتردد عليه الكثير من مهربي الأسلحة وأخطرهم مهرب الأسلحة المدعو رشيد موحان من الموصل الذي كان يذهب إلى هناك لشراء الأسلحة ونقلها إلى شمال العراق<sup>(٥٢)</sup> ويسلك المهربون الطرق غير المبلطة آنذاك ومنها ما يعرف بطريق الحاوي وطريق حي النجار (أي من خلف المستشفى الجمهوري بالموصل) ثم يعبرون إلى الساحل الأيسر حيث المياه قليلة وضحلة وبعيدا عن مراقبة السلطة وأخيراً إلى منطقة زاخو وبالعكس<sup>(٥٣)</sup>.

ج- **القرى المحيطة بناحية ربيعة**: ومن تلك القرى قرية فنر قرب مدخل القرية العصرية في ربيعة حيث يوجد بعض أصحاب بيوت الشعر يزاولون تهريب الأسلحة والع تاد ويقومون ببيع تلك الأسلحة والعتاد على العمال الذين كانوا يعملون في القرية العصرية أو على العمال الذين يقومون بتفريغ حمولة القطار من الأحجار ومواد البناء الأخرى التي تجلب لبناء محطة للقطار قرب ربيعة، كما تهرب الأسلحة من هذه المناطق إلى باقي أنحاء الموصل بواسطة السيارات<sup>(٥٤)</sup> والقرى القريبة من مخفر شرطة الوليد<sup>(٥٥)</sup>.

#### رابعاً: تهريب المشتقات النفطية:

نتيجة رخص ثمن المشتقات النفطية في العراق في تلك ال فترة وارتفاع ثمنها في سورية ظهرت حركة تهريب سريعة ونشطة لهذه المادة لاسيما عن طريق القرى المحيطة بناحية ربيعة

(٤٧) المصدر نفسه، وثيقة ٩٣ صفحة ٢١٧.

(٤٨) مركز دراسات الموصل، وثائق محافظة نينوى، مراقبة وتفقيش الحدود، وثيقة ١١٠ صفحة ١٩٦٦.

(٤٩) المصدر نفسه، وثيقة ١١١ صفحة ٢٠١.

(٥٠) مركز دراسات الموصل، وثائق محافظة نينوى، التهريب والمهربين، رقم الاضبارة ٦٤/٤، وثيقة ١ صفحة ١

(٥١) مركز دراسات الموصل، وثائق محافظة نينوى، التهريب والمهربين والحصار الاقتصادي والمواد الغذائية ١٩٦٦/٩/٢٤-١٩٦٧/٩/٢٤، وثيقة ١٧٨٠ صفحة ٤٢٨.

(٥٢) المصدر نفسه، وثيقة ٢٠٧ صفحة ٥٣٠.

(٥٣) المصدر نفسه، وثيقة ٢٠٧ صفحة ٥٢٨.

(٥٤) مركز دراسات الموصل، وثائق محافظة نينوى، قضايا التهريب ١٩٦١/٤/٢-١٩٦٤/٥/٧، رقم الإضبارة ٧٨/٤، وثيقة ٢ صفحة ٣.

(٥٥) مركز دراسات الموصل، وثائق محافظة نينوى، مراقبة وتفقيش الحدود، وثيقة ١١١ صفحة ٢٠١.

والقرى القريبة من مخفر شرطة الوليد ، وقد شمل التهريب على البنزين والنفط الأبيض ووقود محركات الديزل<sup>(٥٦)</sup>.

#### خامساً: الصابون والملابس:

يُهرب الصابون عموماً من سوريا إلى العراق<sup>(٥٧)</sup> حيث يأتي وكلاء سوريون وسياراتهم محملة بالصابون إلى منطقة الحدود العراقية السورية وف قا لموعده سابق مع المهربين العراقيين وتتم عملية التسليم على الحدود ثم بعدها ينقل المهربون العراقيون الصابون إلى راوة<sup>(٥٨)</sup>. أما الملابس فكان التركيز في تلك الفترة على العجوة العربية وبعض الملابس الرجالية<sup>(٥٩)</sup> والنسائية كالبلوزات<sup>(٦٠)</sup> والملابس الكردية كالكوفيات الحمراء التي تدخل إلى الموصل عن طريق ناحيتي زمار وربيعة ثم تهرب إلى شمال العراق<sup>(٦١)</sup>.

#### سادساً: بعض المواد الغذائية:

مثل الحنطة التي كانت تهرب من الحدود السورية إلى منطقة سحل بئر جاري التابعة لقضاء سنجار<sup>(٦٢)</sup>.

#### سابعاً: المشروبات الكحولية:

وتشتمل على بعض المشروبات المسكرة مثل العرق والبيرة السوريتين المحليتين الصنع مع بعض المشروبات الأجنبية مثل مشروب الويسكي جونيهيك<sup>(٦٣)</sup>. من خلال هذه الدراسة يمكن تحديد أهم مناطق التهريب وخطوط سير المهربين من مناطق الحدود إلى الموصل وكما يأتي:

<sup>(٥٦)</sup> المصدر نفسه ، وثيقة ١١١ صفحة ٢٠١.

<sup>(٥٧)</sup> المصدر نفسه ، وثيقة ٩ صفحة ١٥.

<sup>(٥٨)</sup> المصدر نفسه ، وثيقة ١٦ صفحة ٢٦ .

<sup>(٥٩)</sup> مركز دراسات الموصل، وثائق محافظة نينوى، التهريب والمهربين والحصار الاقتصادي والمواد الغذائية ١٩٦٦/٩/١٢-١٩٦٧/٩/٢٤، وثيقة ١٥٨ صفحة ٣٧١.

<sup>(٦٠)</sup> مركز دراسات الموصل، وثائق محافظة نينوى، التهريب والمهربين، رقم الاضبارة ٦٤/٤، وثيقة ٣٩ صفحة ٩٨.

<sup>(٦١)</sup> مركز دراسات الموصل، وثائق محافظة نينوى، التهريب والمهربين والحصار الاقتصادي والمواد الغذائية ١٩٦٦/٩/١٢-١٩٦٧/٩/٢٤، وثيقة ٧٤ صفحة ١٩٣.

<sup>(٦٢)</sup> مركز دراسات الموصل، وثائق محافظة نينوى، مراقبة وتفقيش الحدود، وثيقة ١١٦ صفحة ٢١٠.

<sup>(٦٣)</sup> مركز دراسات الموصل، وثائق محافظة نينوى، التهريب والمهربين والحصار الاقتصادي والمواد الغذائية ١٩٦٦/٩/١٢-١٩٦٧/٩/٢٤، وثيقة ١٥٨، صفحة ٣٧١.

- ١) الحدود السورية - قرية فنر في ربيعة - الموصل<sup>(٦٤)</sup>.
- ٢) الحدود السورية - قرية ادিকা أو سنوني<sup>(٦٥)</sup> أو رجم العبد<sup>(٦٦)</sup> - الموصل.
- ٣) الحدود السورية - قرية سحل بئر جاري - سنجار - الموصل<sup>(٦٧)</sup>.
- ٤) الحسكة في الحدود السورية - أم جريس في الحدود العراقية (مايين جبل سنجار ومخفر أم جريس آنذاك - سنجار - تلعفر - الموصل - مع طريق خط النفط إلى بيجي - سامراء - الكاظمية - بغداد<sup>(٦٨)</sup>).
- ٥) الحدود السورية - تل كوجك - البوغة - عوينات - تلعفر - زمار قرب عين زالة - الموصل<sup>(٦٩)</sup>.
- ٦) عملية تهريب تتم بواسطة القطار القادم من سوريا إلى الموصل وكذلك القطار الصاعد من الموصل إلى تل كوجك والى سوريا<sup>(٧٠)</sup>.
- ٧) الحدود السورية - الحدود العراقية - طريق الحاوي وطريق حي النجار في مدينة الموصل - زاخو<sup>(٧١)</sup>.
- ٨) الحدود السورية - منطقة مشيرفة القريبة من ربيعة على الحدود العراقية - الموصل<sup>(٧٢)</sup>.
- ٩) الحدود السورية - بليج - الموصل<sup>(٧٣)</sup>.

### الإجراءات الحكومية للحد من تأثير ظاهرة التهريب :

اتخذت الحكومة العراقية خلال العهد الجمهوري العديد من الإجراءات التي كانت تهدف من ورائها كبح جماح هذه الظاهرة وتطويقها في محاولة للقضاء عليها ومن تلك الإجراءات:

- <sup>(٦٤)</sup> مركز دراسات الموصل، وثائق محافظة نينوى، قضايا التهريب ١٩٦١/٤/٢-١٩٦٤/٥/٧، رقم الإضبارة ٧٨/٤، وثيقة ٢ صفحة ٣ .
- <sup>(٦٥)</sup> مركز دراسات الموصل، وثائق محافظة نينوى، مراقبة وتفتيش الحدود رقم الاضبارة ٦٠/٤٠، وثيقة ٦ صفحة ٨ .
- <sup>(٦٦)</sup> المصدر نفسه، وثيقة ٢٨ صفحة ٤٤ .
- <sup>(٦٧)</sup> المصدر نفسه، وثيقة ١١٦ صفحة ٢١٠ .
- <sup>(٦٨)</sup> المصدر نفسه، وثيقة ٦ صفحة ٢٤ .
- <sup>(٦٩)</sup> المصدر نفسه، وثيقة ٦ صفحة ٢٤ .
- <sup>(٧٠)</sup> مركز دراسات الموصل، وثائق محافظة نينوى، التهريب والمهربين والحصار الاقتصادي والمواد الغذائية ١٩٦٦/٩/١٢-١٩٦٧/٩/٢٤، وثيقة ٤٩ صفحة ٩٤ .
- <sup>(٧١)</sup> المصدر نفسه، وثيقة ٢٠٧، صفحة ٥٢٨ .
- <sup>(٧٢)</sup> المصدر نفسه، وثيقة ٢٣، صفحة ٧٢ .
- <sup>(٧٣)</sup> المصدر نفسه، وثيقة ٢٠٧، صفحة ٥٣٠ .

(١) بموجب قانون تنظيم الحياة الاقتصادية رقم (٤١) لسنة ١٩٤٣ السابق الذكر وجب تقييد حركة نقل الأغنام والمواشي إلى المناطق الحدودية داخل الألوية ومنها الموصل إلا بإجازات خاصة شهرية تصدر من متصرف اللواء بناء على توصية لجان خاصة تؤلف لهذا الغرض في مركز كل قضاء وكل ناحية وفقا للاستهلاك المحلي وللمصلحة العامة ولا يسمح لغير صاحب الأجازة بالتنقل<sup>(٧٤)</sup> لذلك وضعت مديرية كمرك ومكوس الموصل جداول بعدد الأغنام التي مرت من الموصل إلى سنجار بواسطة السيارات كما في الجدول الآتي:

الفترة الزمنية	عدد الأغنام
١٩٦١/١٢/١ - ١٩٦١/١٢/١٢	(٢٦٠٩) رأس من الغنم
١٩٦١/٧/١٥ - ١٩٦١/٨/١٧	(٤٨٧٩) رأس من الغنم

(٢) في سنة ١٩٦٦ أمرت قيادة الفرقة الرابعة الأركان العامة جحفل لواء المشاة الثامن عشر إقامة سيطرة تتكون من سرية من الفيلق الثاني التابع للجحفل لمراقبة الحدود من مخفر سحيلة القريب من الحدود السورية شمالا وتل صفوك جنوبا وذلك بتنظيم الدوريات على طول خط الحدود المذكور ونص ب الكمائن بالتعاون مع الشرطة والكمارك والأمن في المنطقة على أن تبدل السرية من نفس الفوج بمعدل شهر واحد لكل سرية وكما يأتي:

- مقر السرية زائدا فصيل بنادق زائد سي ارتين من شرطة الكمارك في ربيعة إلى سحيلة شمالا والى كاني عطار جنوباً.
- فصيل بنادق زائد أسلرتين من شرطة الكمارك وتكون مسؤولة عن المراقبة في كاني عطار شمالا حتى بارة جنوباً.
- فصيل بنادق زائد سيارتين من شرطة الكمارك في تل صفوك وتكون مسؤولة عن المراقبة بين مخفر أم جريس وتل صفوك.
- تعزيز مديرية امن الموصل بمراتب الأمن لغرض كشف أعمال التهريب والتسلل.
- تعزيز مديرية شرطة الموصل الشرطة المحلية في مخافر الحدود والمفارز السيارة لغرض تشديد المراقبة<sup>(٧٥)</sup>.

<sup>(٧٤)</sup> مركز دراسات الموصل، وثائق محافظة نينوى، تهريب المواشي ١٩٦١/١١/٣٠، رقم الاضبارة ٥٥/٤، وثيقة ١ صفحة ٢.

<sup>(٧٥)</sup> مركز دراسات الموصل، وثائق محافظة نينوى، التهريب والمهربين والحصار الاقتصادي والمواد الغذائية ١٩٦٦/٩/١٢ - ١٩٦٧/٩/٢٤، وثيقة ١ صفحة ١.



ومن أسباب ازدياد حدة التهريب في هذه الفترة ما يأتي:  
(أ) تقشي ظاهرة دفع الرشوة لمنتسبي حرس الحدود مقابل السماح للمهرب أو للمهربين بعبور الحدود ببضائعهم المهربة.

(ب) قلة عدد السيارات الصالحة للعمل لدى حرس الحدود وشرطة الكمارك ، فغالبا ما تبقى مفارز الشرطة مدة أكثر من أسبوع بدون سيارة لذلك كانت تسير الدوريات مشياً على الأقدام مما لا يؤدي إلى فائدة نظرا لطول جبهة الحدود والمسافات الشاسعة بين مخفر وآخر وغالبا ما كانت شرطة الكمارك وحرس الحدود تطال بسيارات حديثة ولكن بدون جدوى ، كما لا يوجد مفارز لتصليح السيارات وقطع غيار لإدامة السيارات إن وجدت<sup>(٧٦)</sup>.

(ج) تولي كل سرية من حرس الحدود حراسة جبهة يقدر طولها (٦٠٠) كيلو متر وهي جبهة طويلة جدا قياسا لعدد أفراد السرية وتجهيزاتهم المتواضعة<sup>(٧٧)</sup>.

<sup>(٧٦)</sup> مركز دراسات الموصل، وثائق محافظة نينوى ، مراقبة وتفتيش الحدود، رقم الاضبارة ٦٠/٤، وثيقة ١٥ صفحة ٢٤.

<sup>(٧٧)</sup> المصدر نفسه، وثيقة ١٥ صفحة ٢٤.

## الخلاصة

- من خلال الدراسة المتواضعة لموضوع ظاهرة التهريب بين الموصل و سوريا خلال الفترة ١٩٢١ - ١٩٦٨ توصل البحث إلى العديد من النتائج وكما يأتي:
- ١ - أن التهريب في الفترة قيد البحث قد اثر تأثيراً سلبياً على الاقتصادين العراقي والسوري حيث حرم خزينة الدولة في كلا البلدين من موارد مالية كبيرة كان مقرراً أن تجنيها الدولتان عن طريق فرض الرسوم الكمركية على السلع المصدرة والمستوردة عبر حدود البلدين وتوظيفها في ميادين التنمية.
  - ٢ - عدم استطاعة حرس أو شرطة الحدود في كلتا الدولتين من القضاء على هذه الظاهرة أو حتى التخفيف من حدة تأثيرها لعجز حرس أو شرطة الحدود وعدم جاهزيتها الكاملة لقلّة عدد أفرادها بالمقارنة مع طول الحدود المشتركة بين البلدين وعدم امتلاكها وسائل نقل كافية لمطاردة المهربين وإلقاء القبض عليهم.
  - ٣ - اخذ المتاجرون بالتهريب منذ بداية العهد الملكي وحتى العهد الجمهوري بتطوير تجهيزاتهم ووسائلهم التكتيكية كما ادخلوا في العهد الجمهوري مواد مدمرة لكيان المجتمع العراقي عندما اخذوا يهربون المخدرات والمسكرات وعلى نطاق واسع.